

وان كان جازلا لزم حمل عبارة على ان الريبة التي هي المصدر اذ القيد على معناها كانت  
مفعولا لها وادراك جعلت لغير الذي كان محالا وادع عبارة الكسفي وهو لغير توهين  
مهورهن وانه على انها مفعول ما وكذا ان يكون جازلا في الصدقات اي دينها من الله تعالى  
حمله على المعنى جازلا ما يوراجع الى معنى الصدقات وهو معامها فانه لو لم يوراجع  
الى صدقات لزم صحة كالتصديق فانه انما يوراجع الى اسم الاشارة الى ذكر الضمير  
واثره باعتبار ان الضمير راجع الى الصدقات بنا وبل المذكور كما في رؤيه فالصاحب الكسفي  
وقال في المسموعين في افواه العرب ما روي عن رؤيه انه فعل لغيرها حطوط من سواد وبلق كانه  
في حمله يوليغ اليه في معال اردت ان ذلك قال العلامة التفتازاني لما توجه الى ان لا يدق في  
منه والى بل المذكور من غير توسط اسم الاشارة احاب وجهه الكسفي بان الغرض من العيوب  
واعتبره في ذلك حيث قال رؤيه اردت ان ذلك مشيورا الى الخطوط وجعل الحرف في رؤيه  
الانفاس البيت لاجل ان يكون ذكر الضمير اعتبارا في غير وهو يوليغ اليه في الاصح ما في  
المذكور من الغرض فان السؤال انه لما وجب لنا وبل المذكور فما فانه اعتبار الاسم  
الاشارة ولم يحمّل الضمير اللوان عايدا الى الصدقات بنا وبل المذكور لئلا يكون في رؤيه وجوب  
في اجواب ما في نكته ولا كونه اجواب عن ان العصبى اعتره واذ لا يقع عن ما في  
النكته لان السؤال المذكور بان يكون ان لم اعتبر العصبى ذلك علم ان معال مراده  
رؤيه في اجواب المذكور توسط اسم الاشارة بل مراده انه كما يجوز ان معال كان ذلك اشار الى  
الخطوط بنا وبل المذكور كما يجوز ان معال كانه بان يكون ضمير راجعا الى الخطوط بهذا المعنى  
يوليغ الى الاصح اذ كان في اللام جزو الالوان من غير بلق فذلك التوليغ بلق السواد  
والساض لغير جعل العود ان الظاهر ان معال ان وهين عن طبيب حتى يكون عطف من معلما  
العقل لكونه جعل الطبيب سندا وسماع في الكلام بما لغير في اعتبار طبيب النفس انتمت  
فالصاحب الكسفي وقد توقف على كونه ويبتدأ في عبارة الدعاء وعلى انها صفتان اي صفتان  
حفظها

الحج  
ليجعل الخبر راجعا  
عائدا اليها ما في

فان المصدقين كان في هذا امر شافا فالعلامة التفتازاني قوله وعلى انها صفتان بيان  
ونتم لمعوله على الدعاء لغيرها كما في هذا ظاهر وان لم يوراجع الى المصنفين من المراد  
او وصف بها المصدر ان كلوه كالا هينفا يتألفون في صاحب الصحاح تأنيخ  
عن اللام وكسفي يحتمون ان يصلح ضمير احداهما وهو الخلام اي قول المراد في احوال  
اموال الصغرى واصفة الى الاوليا كما ذكره العلامة لانه المتقدمة وهو قوله كما وانما  
الغنى اموالهم واللام المتأخرة وهو قوله كما فادعوا اليهم اموالهم واعلم ان صاحب الكسفي  
فمنه السقفية بالتمام حيث قال في اللام ان خطابه للاوليا اموال الغنى وازد قومه  
فها وكسوه وفيه ان ما ذكره لا يدل على ان الخطا في خصوص اموال الغنى لان حكم السقفية  
مطلق كونه سوادا كما ان ما في لولا فلام كحصول المحل اموال الصغرى بما اموال الغنى بل فينا  
على الخطا بها وهو الظاهر والاباع على الصغرى من الظاهر ان الحكم في مطلق السقفية لذكر قوله  
م سطر الى انهم لم يطلب منهم شيئا من المال ومنظر ان يخرج من الغنى شيئا وهو قوله  
لان فاشم شخص السقفية بما لا يبال في غيره فاعلم بان ما تقدم به من ان جعل اسم الاموال  
ما تعامون به ان يحصل الغنى لكم ورضي الحق احمدا عليكم بها واحملوه على انما لزم  
انما لو لم يظن في مشعر بان المراد جعل اموالهم محلا للزخم وهذا لا يكون الا بانها في قول  
ع او زخم منها لظن ان المراد ان زخم من الخلال عن جملة بان معان لهم الختم  
ورشدتم سلمنا اليه اموالكم ما عرفه الشرع او العمل بالحق الاول في الكسفي بالاول وان كل  
من هو في ما واجبه مذمورا ومباح وكل منهما حصل الشرع كما هو في المصنفين من صاحب  
وعلم ان معال مراده ما عرفه الشرع ما حكم الشرع به من ثواب عليه وما عرفه العقل بالكون  
ملا بالظواهر السليمة فان حيثما لم يذكر دليل حصول البلوغ بالاحتمال وذكر  
دليل البلوغ بالسن لان في اختلافها كما ذكره ولا اختلاف في حصوله بالاحتمال ودليل  
حصوله بالاحتمال قوله كما واذ بلغ الاطفال منكم اكل فليستوا ذنوا وقوله اصل قوله وسلي